

الله الرحمن

علم أصول الفقه

٨

٢٢-٩-٩٦ كتاب القصاص

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

كتاب القصاص

في النفس

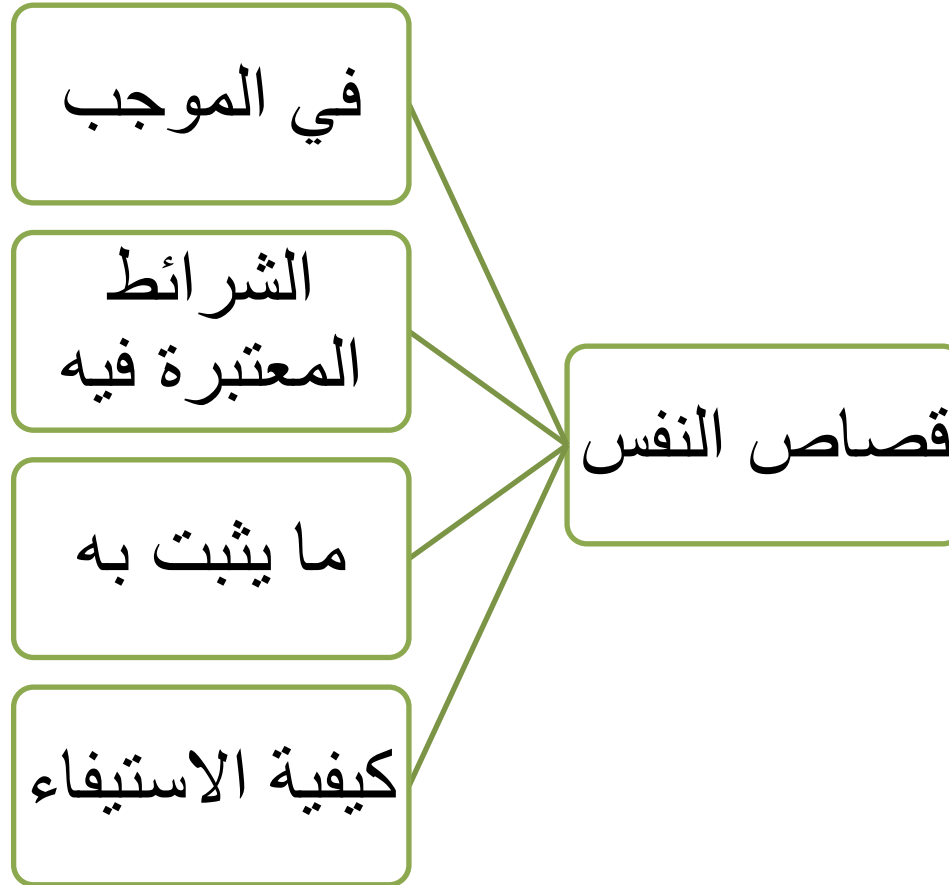
فيما دونها

القصاص

كتاب القصاص

- كتاب القصاص
- وهو إما في النفس و إما فيما دونها.

قصاص النفس



قصاص النفس

- القسم الأول فى قصاص النفس
- و النظر فيه فى الموجب،
- و الشرائط المعتبرة فيه،
- و ما يثبت به،
- و كيفية الاستيفاء.

موجب قصاص النفس

- القول فى الموجب
- و هو إزهاق النفس المعصومة عمدا مع الشرائط الآتية:.

موجب قصاص النفس

- مسألة ١ يتحقق العمد محضا بقصد القتل بما يقتل و لو نادرا، و بقصد فعل يقتل به غالبا، و إن لم يقصد القتل به، و قد ذكرنا تفصيل الأقسام في كتاب الدييات

القول فى الشرائط المعبرة فى القصاص

- القول فى الشرائط المعبرة فى القصاص
- وهى أمور:
- الأول - التساوى فى الحرية و الرقية،
- الثانى - التساوى فى الدين
- الشرط الثالث - انتفاء الأبوة،
- الشرط الرابع و الخامس - العقل و البلوغ،
- الشرط السادس - أن يكون المقتول محقون الدم،

القول فيما يثبت به القود

- القول فيما يثبت به القود
- و هو أمور:
- الأول الإقرار بالقتل:
- و يكفي فيه مرة واحدة، و منهم من يشترط مرتين، و هو غير وجيه.

يعتبر في المقر

- مسألة ١ يعتبر في المقر البلوغ و العقل و الاختيار و القصد و الحرية،
- فلا عبرة بإقرار الصبي و إن كان مراهقاً، و لا المجنون، و لا المكره، و لا الساهي و النائم و الغافل و السكران الذي ذهب عقله و اختياره.

يقبل إقرار المحجور عليه

- مسألة ٢ يقبل إقرار المحجور عليه لسفه أو فلس بالقتل العمدى، فيؤخذ بإقراره، و يقتص منه فى الحال من غير انتظار لفك حجره.

لو أقر شخص بقتله عمداً و آخر بقتله خطأ

- مسألة ٣ لو أقر شخص بقتله عمداً و آخر بقتله خطأ كان للولي الأخذ بقول صاحب العمد ، فيقتص منه، و الأخذ بقول صاحب الخطأ، فيلزمه بالدية، و ليس له الأخذ بقولهما.

لو اتهم رجل بقتل و أقر المتهم بقتله عمدا فجاء آخر و أقر

- مسألة ٤ لو اتهم رجل بقتل و أقر المتهم بقتله عمدا فجاء آخر و أقر أنه هو الذى قتله و رجع المقر الأول عن إقراره درى عنهما القصاص و الدية و يؤدى دية المقتول من بيت المال على رواية عمل بها الأصحاب، و لا بأس به، لكن يقتصر على موردها و المتيقن من مورد فتوى الأصحاب، فلو لم يرجع الأول عن إقراره عمل على القواعد،
- و لو لم يكن بيت مال للمسلمين فلا يبعد إلزامهما أو إلزام أحدهما بالدية، و لو لم يكن لهما مال ففي القود إشكال

الثانى البينة

- الثانى البينة:
- لا يثبت ما يوجب القصاص سواء كان فى النفس أو الطرف إلا بشاهدين عدلين، و لا اعتبار بشهادة النساء فيه منفردات و لا منضمت إلى الرجل، و لا توجب بشهادتهن الدية فيما يوجب القصاص، نعم تجوز شهادتهن فيما يوجب الدية كالقتل خطأً أو شبه عمد، و فى الجراحات التى لا توجب القصاص كالهاشمة و ما فوقها، و لا يثبت ما يوجب القصاص بشهادة شاهد و يمين المدعى على قول مشهور.

اعتبار شهادة النساء

- الحقوق ضربان حق لله، و حق لآدمي:
- فأما حق الآدمي فإنه ينقسم في باب الشهادة ثلاثة أقسام.
- أحدها لا يثبت إلا بشاهدين ذكرين، و هو ما لم يكن مالا و لا المقصود منه المال و يطلع عليه الرجال، كالنكاح، و الخلع، و الطلاق، و الرجعة، و التوكيل، و الوصية إليه، و الوديعة، و الجناية الموجبة للقود، و العتق، و النسب، و الكتابة، و قال بعضهم:
- يثبت جميع ذلك بشاهد و امرأتين و هو الأقوى إلا القصاص.

اعتبار شهادة النساء

- و يجوز شهادة النساء في القتل و القصاص إذا كان معهنّ رجال أو رجل: بأن يشهد رجل و امرأتان على رجل بالقتل أو الجراح. فأما شهادتهنّ على الانفراد فإنّها لا تقبل على حال.

اعتبار شهادة النساء

• الثالث: الجنايات، و قد منع في (الخلاف) من قبول شهادتهنّ في القتل الموجب للقود و نحو ذلك ما لم يكن مالا و لا المقصود منه المال «٤».

• و قوّى في (المبسوط) قبول شهادتهنّ مع الرجال في الجناية الموجبة للقود «٥».

• (٤) الخلاف، كتاب الشهادات، المسألة ٤.

• (٥) المبسوط ٨: ١٧٢

اعتبار شهادة النساء

- و قال في (النهاية): تجوز شهادة النساء في القتل و القصاص إذا كان معهن رجل، لئلا يبطل دم امرئ مسلم، غير أنه لا يثبت بشهادتهن القود، و تجب بها الدية على الكمال «٦».
- و منع ابن إدريس من قبول شهادتهن مع الرجال «٧».
- (٦) النهاية: ٣٣٣.
- (٧) السرائر ٢: ١٣٧ - ١٣٨.

اعتبار شهادة النساء

- و الظاهر من كلام ابن أبي عقيل: القبول. و ابن الجنيد وافق كلام شيخنا في (النهاية)، و كذا أبو الصلاح و ابن البرّاج «٨»، و هو المعتمد.
- لما رواه جميل بن درّاج و ابن حمران - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قالاً: قلنا: أ تجوز شهادة النساء في الحدود؟ قال: «في القتل وحده، إنّ عليّاً عليه السلام كان يقول: لا يبطل دم امرئ مسلم» «١».
- (٨) الكافي في الفقه: ٤٣٦، المهذب ٢: ٥٥٨.
- (١) الكافي ٧: ٣٩٠ / ١، التهذيب ٦: ٢٦٦ / ٧١١، الاستبصار ٣: ٢٦ / ٨٢.

اعتبار شهادة النساء

- و عن زيد الشحام، قال: سألته عليه السلام: عن شهادة النساء، إلى أن قال: قلت: أفتجوز شهادة النساء مع الرجال في الدم؟ فقال: «نعم» «٢».
- و عن الكنانى عن الصادق عليه السلام، قال: «تجوز شهادة النساء في الدم مع الرجال» «٣».
- (٢) التهذيب ٦: ٢٦٦ / ٧١٢، الاستبصار ٣: ٢٧ / ٨٣.
- (٣) التهذيب ٦: ٢٦٧ / ٧١٣، الاستبصار ٣: ٢٧ / ٨٤.

اعتبار شهادة النساء

- احتجّ المانع، بما رواه ربعي عن الصادق عليه السلام، قال: «لا تجوز شهادة النساء في القتل» «٤».
- و عن محمد بن الفضيل عن الرضا عليه السلام، قال: «لا تجوز شهادتهن في الطلاق و لا في الدم» «٥».
- و الجواب: الحمل على شهادتهن منفردات، أو نقول بالموجب، فإنّا لا نثبت القود بشهادتهن، بل نوجب الدية.
- (٤) التهذيب ٦: ٢٦٧ / ٧١٦، الاستبصار ٣: ٢٧ / ٨٧.
- (٥) الكافي ٧: ٣٩١ / ٥، التهذيب ٦: ٢٦٤ / ٧٠٥، الاستبصار ٣: ٢٣ / ٧٣.

اعتبار شهادة النساء

- (ج) القصاص اختلف الفقهاء فى قبول شهادتهن فى الجناية الموجبة للقصاص قوى فى المبسوط قبول شهادتهن مع الرجال فى الجناية الموجبة للقود لقوله عليه السلام لا يطل دم امرأ مسلم «١» و قال فى النهاية تقبل إذا كان معهن رجل لئلا يطل دم امرئ مسلم غير انه لا يجب القود بل الدية على الكمال و هو اختيار ابن الجنيد و ابى الصلاح و ابن البراج و والدى فى المختلف و هو الأقوى عندى،

اعتبار شهادة النساء

- و منع ابن إدريس من قبول شهادتهن مع الرجال (لنا) عموم قوله تعالى وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونِ رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتٌ أَنْ «٢» و ما رواه جميل بن دراج و ابن حمران في الصحيح عن الصادق عليه السلام قالنا أ تجاوز شهادة النساء في الحدود قال في القتل وحده ان عليا عليه السلام كان يقول لا يبطل دم امرئ مسلم «٣» (احتج ابن إدريس) بما رواه ربعي عن الصادق عليه السلام قال لا تجاوز شهادة النساء في القتل «٤»
- (و أجاب) والدي بالحمل على شهادتهن منفردات أو نقول بموجبه في عدم وجوب القصاص.

اعتبار شهادة النساء

• (٧٩) و من كلام له عليه السلام بعد فراغه من حرب الجمل في ذم النساء

• مَعَاشِرَ النَّاسِ إِنَّ النِّسَاءَ نَوَاقِصُ الْإِيمَانِ نَوَاقِصُ الْحُضُوظِ نَوَاقِصُ الْعُقُولِ فَأَمَّا نَقْصَانُ إِيْمَانِهِنَّ فَفَقُودُهُنَّ عَنِ الصَّلَاةِ وَ الصَّيَامِ فِي أَيَّامِ حَيْضِهِنَّ وَ أَمَّا نَقْصَانُ عُقُولِهِنَّ فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ (مِنْهُنَّ) «٢» كَشَهَادَةِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ وَ أَمَّا نَقْصَانُ حُضُوظِهِنَّ فَمَوَارِيثُهُنَّ عَلَى الْأَنْصَافِ مِنْ مَوَارِيثِ الرِّجَالِ فَاتَّقُوا شِرَارَ النِّسَاءِ وَ كُونُوا مِنْ خِيَارِهِنَّ عَلَى حَذَرٍ وَ لَا تُطِيعُوهُنَّ فِي الْمَعْرُوفِ حَتَّى لَا يَطْمَعَنَّ فِي الْمُنْكَرِ

اعتبار شهادة النساء

- (٢) ساقطة من «ض»، «ب».
- گردآورنده فرمایشات امام، امیر المؤمنین، علیه السلام: سید رضی، محمد، نهج البلاغة، در یک جلد، مؤسسه نهج البلاغه، قم - ایران، اول، ۱۴۱۴ هـ ق

اعتبار شهادة النساء

- بسم اللّٰه الرحمن الرحيم
- معنى نقصان الدين و العقل فى النساء
- مسألة: ما معنى ما روى عن النبى صلى اللّٰه عليه و آله و هو مشير الى النساء لما أرادوا «١» إلى نقص عقل و دين أصلب اللب الحكيم منهن.

اعتبار شهادة النساء

- الجواب: قد قيل: ان معنى نسب «٢» النساء الى نقصان الدين: أنهن يقعدن من الصلاة و الصيام أيام حيضهن الذى هو على الأكثر كل شهر، فيحرم من ثواب هاتين العبادتين الجليلتين، و هذا لا يوجد فى الرجال.
- و أما نقصان العقل، فمعلوم أن النساء أندر عقولا من الرجال، و أن النجابة و الليانة «٣» انما يوجدان فيهن فى النادر الشاذ، و عقلاء النساء و ذوات الحزم و الفطنة منهن معدودات، و من بهذه الصفة من الرجال لا تحصى كثرة.

اعتبار شهادة النساء

•
(١) كذا في النسخة.

• (٢) ظ: نسبة.

• (٣) ظ: اللياقة.

اعتبار شهادة النساء

- و قد يمكن أيضا أن يقال في نقصان الدين مثل هذا الوجه، فإنه لما كان الأغلب عليهن ضعف الدين و قلة البصيرة فيه، نسب إليهن ذلك على الأكثر الأغلب.
- و لا يطعن على هذا الوجه من علمناه على غاية العقل في الدين و الكمال فيما يعود اليه، مثل فاطمة بنت رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه و آله و عليها، و خديجة بنت خويلد، و مريم بنت عمران. لان كلامنا على الأغلب الأكثر، و من عرفناه بالفضل في الدين من النساء قليل العدد عسر الوجود.

اعتبار شهادة النساء

• و روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال بعد فراغه من حرب الجمل في ذم النساء: معاشر النساء «١»، النساء نواقص الايمان، نواقص الحظوظ، نواقص العقول، فأما نقصان ايمانهن فقعودهن عن الصلاة و الصيام في أيام حيضهن، و أما نقصان عقولهن فشهادة الامراتين كشهادة الرجل الواحد، و أما نقصان حظوظهن فمواريثهن على الانصاف من مواريث الرجال. فاتقوا شرار النساء، و كونوا من خيارهن على حذر، و لا تطيعوهن في المعروف حتى لا يطمعن في المنكر «٢».

• (١) في النهج: الناس.

• (٢) نهج البلاغة ص ١٠٥، الرقم: ٨٠.

اعتبار شهادة النساء

- شهادت زنان
- در آیات و روایات، شهادت زن در برخی موارد مقبول و در برخی موارد مردود شمرده شده است.
- مواردی هم وجود دارد که در هیچ دلیل خاصی نسبت به شهادت زنان در آن موارد مطلبی بیان نشده است.

اعتبار شهادة النساء

- فقها هر جا که دلیل خاصی بر پذیرش شهادت زنان وجود داشته، شهادت زن را پذیرفته‌اند و در سایر موارد این شهادت را قبول نکرده‌اند، چه دلیل خاص بر ردّ آن وجود داشته باشد و چه از مواردی بوده که هیچ دلیلی بر ردّ یا قبول شهادت در آن وجود نداشته است.

اعتبار شهادة النساء

- در واقع، آنان با فرض این که «حجیت» نیازمند دلیل است، به جست‌وجوی دلیل خاص بر حجیت شهادت زنان بوده‌اند و فقط به مواردی اکتفا کرده‌اند که در آیات یا روایات، شهادت زنان پذیرفته شده است.
- این نکته که «حجیت» نیازمند دلیل است، جای تردید نیست. ولی آنچه جای تأمل دارد، وجود دلیلی عام بر «حجیت» هر شهادتی است، چه شاهد زن باشد و چه مرد. گویا فقهای گذشته فقدان چنین دلیلی را مفروض گرفته‌اند. چون در میان ادله‌ی لفظی - آیات و روایات - چنین مطلبی را نمی‌توان یافت.

اعتبار شهادة النساء

- ولی باید توجه داشت که «شهادت» یک حجت عقلایی است. یعنی وقتی کسی به امری، علم حسی یا شبیه به آن دارد و از آن خبر می‌دهد، این اخبار در نزد عقلا یک نوع دلیل بر آن امر محسوب می‌شود.
- از نظر عقلا در شهادت، یقین مستند به حس یا شبیه آن، معیار است و در شاهد چیزی بیش از عقل و وثاقت معتبر نیست.
- یعنی عقلا همین مقدار را کافی می‌دانند که شخص عاقل مورد اعتماد باشد و از چیزی که به آن یقین دارد، خبر دهد.

اعتبار شهادة النساء

- پس از شرایط شاهد، فقط به عقل و وثاقت اکتفا می‌کنند و در شرایط شهادت، یقین حسی یا قریب به آن را معتبر می‌دانند. و هیچ شرط دیگری، حتی تعدد شاهد را در حجیت شهادت معتبر نمی‌دانند. این امر با مراجعه به وجدان عقلایی از یک سو، و رفتارهای عقلا در جای جای عالم از سوی دیگر کاملاً آشکار می‌شود.

اعتبار شهادة النساء

- از این رو، در تمام قوانین، «شهادت» به عنوان یک عامل اثبات پذیرفته شده است. البته در برخی قوانین، شرایطی خاص برای شهادت اعتبار شده که در قوانین دیگر مورد پذیرش قرار نگرفته است. مثلاً در برخی قوانین شاهد باید در هنگام ادای شهادت بر صدق گفته‌ی خود قسم یاد کند، مانند آیین دادرسی کشورهای اروپایی، در حالی که در برخی قوانین چنین چیزی لازم نیست، مانند آیین دادرسی اسلامی که در آن شاهد لازم نیست بر صدق گفتار خود قسم بخورد. ولی اصل حجیت شهادت، امری است که همه‌ی قوانین به آن اعتراف دارند.

اعتبار شهادة النساء

- در فقه اسلامی برای شاهد، شرایط خاصی مانند بلوغ، ایمان یا اسلام، عدالت، و حلال‌زادگی اعتبار شده است.
- ولی در شرایط شهادت چیزی بر آنچه عقلاً معتبر می‌دانند، افزوده نشده است.
- البته در حجیت شهادت، تعدد شاهد شرط شده و جز در مواردی خاص به شهادت یک شاهد اکتفا نشده است.

اعتبار شهادة النساء

- حال این سؤال مطرح است که آیا در شاهد «مرد بودن» نیز شرط است؟ بدون شک از نظر عقلا چنین شرطی وجود ندارد. در لسان شارع مرد بودن شاهد در برخی موارد معتبر دانسته شده و در برخی دیگر از موارد، آثار و شرایط شهادت زن با مرد متفاوت شمرده شده است و در بعضی موارد، شارع هیچ نظر خاصی ابراز نکرده است.

اعتبار شهادة النساء

- آیا از این آیات و روایات می توان انکار شارع را نسبت به حجیت شهادت زن جز در مواردی که شارع به صراحت آن را پذیرفته است، استفاده کرد؟
- یا فقط به اندازه‌ای که شارع حجیت شهادت زن را رد کرده است، بنا و ارتکاز عقلا مردوع است و در سایر موارد، شارع این بنا و ارتکاز را پذیرفته و آن را امضا کرده است؟
- پاسخ به این سؤال که در واقع سرنوشت حجیت شهادت زنان به آن بستگی دارد، در گرو بررسی آیات و روایات مربوط به این بحث است.

اعتبار شهادة النساء

- شهادات زنان در آیات و روایات
- آیات و روایات مرتبط با بحث جنسیت شاهد را می‌توان به چند گروه طبقه‌بندی کرد:
- ۱. دال بر نفی حجیت شهادت زن مطلقا

اعتبار شهادة النساء

- آقای خویی صحیحہی سکونی از امام صادق علیہ السلام از امام باقر علیہ السلام از علی بن ابی طالب علیہ السلام را دلیلی بر نفی اعتبار شہادت زنان به طور کلی جز در موارد استثناء شدہ، می داند. (۶۹)

اعتبار شهادة النساء

- در این روایت آمده است:
- شهادت زنان در طلاق، ازدواج و حدود جایز نیست، مگر در دیون و آنچه مردان نمی‌توانند به آن نگاه کنند. (۷۰)

اعتبار شهادة النساء

• ٣٣٩٥٠ - ٤٢ - «٧» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ بُنَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ لَا تَجُوزُ فِي طَّلَاقٍ - وَ لَا نِكَاحٍ وَ لَا فِي حُدُودٍ إِلَّا فِي الدُّيُونِ - وَ مَا لَا يَسْتَطِيعُ الرَّجَالُ النَّظَرَ إِلَيْهِ.

• (٧) - التهذيب ٦ - ٢٨١ - ٧٧٣.

اعتبار شهادة النساء

- وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ بُنَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ مِثْلَهُ « ١ »
- أَقُولُ: حَمَلَهُ الشَّيْخُ أَيْضاً عَلَى التَّقِيَّةِ وَالْكَرَاهَةِ وَ اسْتَدَلَّ عَلَى كَوْنِهِ لِلتَّقِيَّةِ بِرَوَايَةِ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ السَّابِقَةَ « ٢ ».
- (١) - الاستبصار ٣ - ٢٥ - ٨٠.
- (٢) - تقدم في الحديث ٣٥ من هذا الباب.

اعتبار شهادة النساء

- ٣٣٩٤٣ - ٣٥ - «٤» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ النِّسَاءِ فِي النِّكَاحِ بِلَا رَجُلٍ مَعَهُنَّ - إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مُنْكَرَةً فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ -

اعتبار شهادة النساء

- ثُمَّ قَالَ مَا يَقُولُ فِي ذَلِكَ فَقَهَاؤُكُمْ - قُلْتُ يَقُولُونَ لَا تَجُوزُ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ - فَقَالَ كَذَبُوا لَعَنَهُمُ اللَّهُ - هَوَّنُوا وَاسْتَخَفُّوا بِعَزَائِمِ اللَّهِ وَفَرَائِضِهِ - وَشَدَّدُوا وَعَظَّمُوا مَا هَوَّنَ اللَّهُ - إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ فِي الطَّلَاقِ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ - فَأَجَازُوا الطَّلَاقَ بِلَا شَاهِدٍ وَاحِدٍ -
- وَ النِّكَاحُ لَمْ يَجِئْ عَنِ اللَّهِ فِي تَحْرِيمِهِ «٥» - فَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي ذَلِكَ الشَّاهِدَيْنِ تَأْدِيبًا وَنَظْرًا - لَيْلًا يُنْكَرُ الْوَالِدُ وَ الْمِيرَاثُ - وَ قَدْ ثَبَتَتْ عُقْدَةُ النِّكَاحِ (وَ اسْتَحْلَ الْفُرُوجُ) «١» - وَ لَا أَنْ يُشْهَدَ وَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع - يُجِيزُ شَهَادَةَ الْمَرَاتِينِ فِي النِّكَاحِ عِنْدَ الْإِنْكَارِ - وَ لَا يُجِيزُ فِي الطَّلَاقِ إِلَّا شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ -

اعتبار شهادة النساء

- فَقُلْتُ فَأَنَّى ذَكَرُ اللَّهُ تَعَالَى قَوْلُهُ فَرَجُلٌ^{٢٦} وَامْرَأَتَانِ^{٢٦} «٢» فَقَالَ ذَلِكَ فِي الدِّينِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ رَجُلَانِ فَرَجُلٌ^{٢٦} وَامْرَأَتَانِ - وَرَجُلٌ^{٢٦} وَاحِدٌ وَيَمِينُ الْمُدَّعَى إِذَا لَمْ يَكُنْ امْرَأَتَانِ - قَضَى بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ص وَآمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع بَعْدَهُ عِنْدَكُمْ.

اعتبار شهادة النساء

- (٤) - التهذيب ٦ - ٢٨١ - ٧٧٤، و الاستبصار ٣ - ٢٦ - ٨١.
- (٥) - فى الاستبصار - عزيمة (هامش المخطوط).
- (١) - فى المصدر - و يستحل الفرج.
- (٢) - البقرة ٢ - ٢٨٢.
-

اعتبار شهادة النساء

- در این روایت استثنا، منقطع است، زیرا مستثنی - دیون و آنچه مردان در آن می‌توانند نظر کنند - خارج از مستثنی منه - حدود - است و چنین استثنایی دلالتی بر حصر ندارد. پس این روایت جز قبول شهادت زنان در مستثنی و عدم قبول آن در طلاق، ازدواج و حدود دلالتی ندارد.
- پس در سه مورد شهادت زن به نحو مطلق رد شده است: ۱. طلاق، ۲. هلال، ازدواج ۳. حدود غیر از حد زنا.
- در طلاق در دو مقام، «شهادت» مطرح است یکی در وقوع طلاق و دیگری در اثبات آن.

اعتبار شہادۃ النساء

- در بحث وقوع طلاق در آیہی دوم سورہی طلاق آمدہ است: «...و أشہدوا ذوی عدل منکم...» [...و دو تن (مرد) عادل را از میان خود گواہ گیرید...]. از این عبارت استفادہ می شود کہ در تحقق طلاق، حضور دو مرد عادل بہ عنوان شاہد طلاق لازم است.

اعتبار شهادة النساء

- البته منطوق آیه بیش از شرطیت شهادت دو مرد عادل را نمی‌رساند و این نکته که اگر دو مرد عادل نباشند، طلاق واقع نخواهد شد، از مفهوم آیه فهمیده می‌شود. ولی این قسمت آیه حتی اگر مفهوم هم داشته باشد، بیش از مفهوم جزئی ندارد. یعنی فقط این مطلب را می‌فهماند که در برخی موارد اگر دو مرد عادل، شاهد نباشند، طلاق واقع نمی‌شود، مثلاً در جایی که اصلاً شاهد نباشد، یا یک مرد تنها باشد. اما نمی‌توان از آن استفاده کرد که اگر به جای دو مرد، دو زن باشند، طلاق واقع نخواهد شد.

اعتبار شهادة النساء

- اما اگر این نکته را در نظر بگیریم که آیه در مقام بیان شرایط وقوع طلاق است و در این مقام، شهادت دو مرد عادل را معتبر دانسته، می توان مفهوم کلی را نتیجه گرفت که پس بدون وجود دو مرد عادل به عنوان شاهد، طلاق واقع نخواهد شد.
- البته اگر آیه مفهوم کلی هم نداشته باشد، هر چند در آن صورت، امکان وقوع طلاق را در فرض وجود مثلاً دو زن عادل به عنوان شاهد، نفی نمی کند، اما آن را اثبات هم نمی کند و نمی توان از آیه بیش از تحقق طلاق در فرض وجود دو مرد عادل را به عنوان شاهد استفاده کرد.

اعتبار شهادة النساء

- البته اگر دلیل این مطلب منحصر در آیه بود، نمی توانستیم از آن استفاده کنیم که طلاق با شهادت دو زن یا چهار زن اثبات نمی شود. زیرا آیه ناظر به مقام تحقق طلاق - ثبوت آن - است و مستقیماً نظری به بحث اثبات ندارد. هر چند شهودی که با وجود آنها «طلاق» تحقق پیدا می کند، می توانند با شهادت خود، آن را اثبات کنند.

اعتبار شهادة النساء

- به هر حال، روایات متعدد، اعتبار شهادت زنان را در طلاق به نحو مطلق انکار می‌کند.
- مثلاً در صحیح‌های حلبی از امام صادق علیه السلام نقل می‌کند که امام علی علیه السلام می‌فرمود: شهادت زنان را در طلاق اجازه نمی‌دهم. (۷۱)
- همین مضمون در مضمهری ابی بصیر (۷۲) و مضمهری محمد بن مسلم (۷۳) و روایت زراره (۷۴) و روایت محمد بن الفضیل (۷۵) و روایت ابراهیم الحارقی یا الحارثی (۷۶) نیز وارد شده است.

اعتبار شهادة النساء

- در تمامی این روایات اعتبار شهادت زنان در طلاق به نحو مطلق نفی شده است و همین اطلاق شامل تحقق طلاق و اثبات آن می شود. با این وصف، در طلاق جایی برای شهادت زنان وجود ندارد.

اعتبار شهادة النساء

- در مسأله‌ی اثبات هلال ماه که نشانه‌ی آغاز و پایان ماه قمری است، روایاتی وجود دارد که اعتبار شهادت زنان را در این امر نفی می‌کند، مانند مضمهری محمد بن مسلم (۷۷) و صحیح‌هی حماد (۷۸) و صحیح‌هی حلبی (۷۹) و صحیح‌هی عبدالله بن سنان (۸۰).

اعتبار شهادة النساء

- البته در صحیح‌های داود بن الحصین از امام صادق علیه السلام نقل شده که شهادت زنان در «فطر» مقبول نیست، ولی روزه گرفتن به شهادت زنان، اگر چه یک زن، اشکالی ندارد. (۸۱) لکن این روایت حتی اگر اخص بودن آن را نسبت به سایر روایات این باب بپذیریم، به دلیل اعراض اصحاب قابل فتوا نیست و شاید مراد همان باشد که شیخ طوسی فرموده است و آن این که با شهادت زنان، اگر چه یک نفر، می‌توان از باب احتیاط یا استظهار روزه گرفت، هر چند واجب نیست. (۸۲)

اعتبار شهادة النساء

- در مورد حدود روایاتی داریم که شهادت زن مطلقاً اثبات حد نمی‌کند مانند صحیح‌های غیاث بن ابراهیم (۸۳) و روایت موسی بن اسماعیل بن جعفر (۸۴).
- در برخی روایات شهادت زنان به همراه مردان در اثبات حد پذیرفته شده است، مانند صحیح‌های عبدالرحمن بن ابی عبدالله (۸۵).
- در برخی دیگر، شهادت زنان در حدود فقط در مورد قتل پذیرفته شده است، مانند صحیح‌های جمیل و محمد بن حمران (۸۶).

اعتبار شهادة النساء

- در گروهی از روایات تصریح شده که حد زنا به شهادت سه مرد و دو زن و به شهادت دو مرد و چهار زن اثبات می‌شود لکن به دومی «رجم» ثابت نمی‌شود و فقط «جَلْدُ» یعنی شلاق، اثبات می‌شود، مانند صحیح‌ه‌ی حلبی. (۸۷)
- البته در بعضی روایات تعبیر این است که شهادت زنان در حد زنا وقتی سه مرد و دو زن باشند، پذیرفته می‌شود، ولی اگر دو مرد و چهار زن باشند، پذیرفته نمی‌شود، مانند روایت ابراهیم الحارثی (۸۸) و مضمرة‌ی ابی بصیر. (۸۹)

اعتبار شهادة النساء

- این روایات اخیر به صحیحہی حلبی (۹۰) و صحیحہی محمد بن الفضیل (۹۱) قابل تفسیر است که مراد عدم اثبات رجم به واسطہی شہادت دو مرد و چهار زن است و همین روایات، روایاتی را مانند صحیحہی عبدالرحمن بن ابی عبداللہ (۹۲) تفسیر می‌کند کہ شہادت زنان را در حدود همراه مردان می‌پذیرد.
- پس مراد پذیرش شہادت زنان همراه مردان در حد زنا است و همین روایات، روایات گروه اول را مقید می‌سازد کہ به طور کلی اعتبار شہادت زنان را در حدود نفی می‌کرد.

اعتبار شهادة النساء

- اما رواياتى مانند صحيحه‌ى جميل و محمد بن حمران (۹۳) در واقع با استثنای «قتل» ناظر به بحث «قصاص» است، نه حد.

اعتبار شهادة النساء

- حاصل سخن آن که شهادت زنان در حدود اثری ندارد، جز حد زنا که شهادت سه مرد و دو زن و دو مرد و چهار زن در آن موجب اثبات زنا است. (۹۴)
-

مَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ

• «٥» ٢٤ بَابُ مَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ وَ مَا لَا تَجُوزُ «٦»

• مَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ

• ٣٣٩٠٩ - ١ - «٧» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَرَانَ عَنْ أَبِي
عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: قُلْنَا أ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ - فَقَالَ فِي الْقَتْلِ
وَ حُدَّهُ إِنْ عَلِيًّا كَانَ يَقُولُ - لَا يَبْطُلُ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٍ.

• (٧) - الكافي ٧ - ٣٩٠ - ١.

اعتبار شهادة النساء

- ۲. دال بر عدم اثبات برخی آثار به شهادت زنان
- در مورد شهادت زنان در قتل، روایات مختلف است. برخی مانند صحیح‌های جمیل و محمد بن حران از امام صادق علیه السلام (۹۵) دلالت بر جواز شهادت زنان در قتل دارند و برخی مانند مضمرة‌ی ابی بصیر (۹۶) و روایت ابراهیم الحارقی (۹۷) و صحیح‌های محمد بن الفضیل از امام رضا علیه السلام (۹۸) و روایت زراره (۹۹) بر عدم اعتبار شهادت زنان در قتل دلالت دارند.

اعتبار شهادة النساء

- در جمع این روایات، برخی فقها روایات گروه دوم را ترجیح داده و به طور کلی شهادت زنان را در قتلی که منجر به قصاص می‌شود، انکار کرده‌اند (۱۰۰) و بعضی مانند امام خمینی به طور کلی شهادت زنان را در هر امری که موجب قصاص شود، نپذیرفته‌اند. (۱۰۱)

اعتبار شهادة النساء

- شیخ طوسی در جمع بین این دو گروه پذیرفته که با شهادت زنان قصاص ثابت نمی‌شود، ولی دیه اثبات می‌شود. این جمع را برخی روایات مانند صحیح‌های غیاث بن ابراهیم (۱۰۲) و روایت موسی بن اسماعیل بن جعفر (۱۰۳) و صحیح‌های محمد بن قیس (۱۰۴) و روایت عبدالله بن الحکم (۱۰۵) تأیید می‌کند، زیرا در دو روایت اول شهادت زنان در «قود» یعنی «قصاص» نفی شده و در دو روایت بعدی شهادت یک زن به عنوان عامل اثبات یک چهارم دیه پذیرفته شده است. پس معلوم می‌شود شهادت زن، هر چند قصاص را ثابت نمی‌کند، ولی «دیه» را اثبات می‌کند و حتی شهادت یک زن، ربع دیه را اثبات می‌نماید.

اعتبار شهادة النساء

- با این وصف، شهادت زنان در اموری که موجب قصاص هستند، از اثبات قصاص عاجز است، ولی «دیه» را ثابت می‌کند، هر چند محقق حلی این فتوا را شاذ می‌نامد، در حالی که شهید ثانی آن را به بسیاری نسبت می‌دهد و صاحب جواهر از یافتن قایلان آن اعلام عجز می‌کند! (۱۰۶)
- مورد دیگری که برخی آثار با شهادت زن ثابت نمی‌شود، در حد زنا است که اگر شهود، دو مرد و چهار زن باشند، فقط «شلاق» ثابت می‌شود و «رجم» اثبات نمی‌گردد. این مطلب را در بحث قبلی با استناد به روایات به تفصیل توضیح دادیم.

اعتبار شهادة النساء

• و عن الشيخ الجمع بينها بعدم قبول شهادتهم و لو مع الرجال في القصاص، أما الدية فتثبت بشهادتهن، و نسبه المصنف في كتاب القصاص إلى الندرة، لكن في المسالك نسبه إلى جمع كثير و إن كنا لم نتحققه مع شدة مخالفته للقواعد، ضرورة كون المفروض شهادتهن بما يقتضى القصاص، نعم لا بأس بقبول شهادتهن بالقتل المقتضى للدية، و إذا أمكن الجمع بين النصوص بذلك كان أولى، و إلا كان الترجيح للنصوص النافية قبول شهادتهن فيه، و أما الجمع بينها بحمل النافية على شهادتهن منفردات و المثبتة على صورة الانضمام مع رجل فلا يقبله ظاهر بعضها أو أكثرها.

اعتبار شهادة النساء

- هذا و في المسالك «و اعلم أن محل الاشكال شهادتهن منضمت إلى الرجال، أما على الانفراد فلا تقبل شهادتهن قطعاً، و شد قول أبي الصلاح بقبول شهادة امرأتين في نصف دية النفس و العضو و الجراح و المرأة الواحدة في الربع» قلت: و هو كذلك إذا كان المراد بالانفراد حتى عن اليمين» أما معه فالظاهر قبول المرأتين في ما يوجب الدية كالرجل مع اليمين، لما عرفته سابقاً و تعرفه عن قريب إن شاء الله.

اعتبار شهادة النساء

- ثم إنه لا يخفى عليك أنا قد ذكرنا في كتاب القضاء «١» أن المستفاد من النصوص ثبوت كل حق من حقوق الآدميين بالشاهد و اليمين إلا ما خرج بأدلة مخصوصة من إجماع أو غيره، و من ذلك يفتح لك باب عظيم في جميع محال الخلاف، و الظاهر قيام المرأتين مع اليمين مقامه في ذلك كقيام المرأتين مع الشاهد مقامه في موضوعه، كما تسمع تحرير ذلك إن شاء الله.
- (١) راجع ج ٤٠ ص ٢٧٤.

اعتبار شهادة النساء

- و أما البينة فلا يثبت ما يجب به القصاص في النفس أو الطرف إلا بشاهدين عدلين عند المصنف هنا و حينئذ لا يثبت بشاهد و امرأتين فضلا عن شهادة النساء منفردات.
- و قيل و القائل الشيخ في المبسوط و الفاضل و غيرهما: يجب به القود بل هو مختار المصنف في كتاب الشهادات.
- و قيل و القائل الشيخ أيضا في النهاية و ابن الجنيدي و أبو الصلاح و القاضي و الفاضل في المختلف يثبت ذلك، و لكنه تجب به الدية دون القصاص جمعا بين الأدلة و لكن قال المصنف هو شاذ

اعتبار شهادة النساء

- مع أن القائل به جماعة، و قد تقدم تحقيق الحال في ذلك في كتاب الشهادات.
- و كذا تقدم البحث في أنه لا يثبت بشاهد و يمين كما هو المشهور، بل في الرياض الاتفاق عليه، أو يثبت بهما كما عن الشيخ و ابن إدريس، فلاحظ و تأمل.

اعتبار شهادة النساء

- و كيف كان فلا خلاف و لا إشكال في أنه يثبت بكل منهما (بذلك خ ل) ما موجب له الدية كقتل الخطأ الشبيه بالعمد و غيره و الهاشمة و المنقلة و كسر العظام و الجائفة لكون الشهادة على المال الذي يثبت بشهادة النساء منفردات، بل و بالامراتين مع اليمين، كما تقدم تحقيق ذلك كله في كتاب الشهادات أيضا.

مَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ

• «٥» ٢٤ بَابُ مَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ وَ مَا لَا تَجُوزُ «٦»

• مَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ

• ٣٣٩٠٩ - ١ - «٧» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَرَانَ عَنْ أَبِي
عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: قُلْنَا أ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي **الْحُدُودِ** فَقَالَ فِي **الْقَتْلِ**
وَ حُدِّهِ إِنْ عَلِيًّا ع كَانَ يَقُولُ - لَا يَبْطُلُ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٍ.

• (٧) - الكافي ٧ - ٣٩٠ - ١.

مَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ «٨»
- أَقُولُ: خَصَّهُ الشَّيْخُ بِقَبُولِهَا فِي الدِّيَّةِ بِدَلَالَةِ آخِرِهِ وَمَا يَأْتِي «١».

- (٨) - التهذيب ٦ - ٢٦٦ - ٧١١، و الاستبصار ٣ - ٢٦ - ٨٢ و لم يرد ابن أبي عمير في التهذيب.
- (١) - ياتي في الاحاديث ٤ و ٥ و ٧ و ١١ و ٢٩ و ٣٠ من هذا الباب.

مَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ

- ٣٣٩٤٠ - ٣٢ - «٤» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ زَيْدِ الشَّحَّامِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ النِّسَاءِ قَالَ - فَقَالَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الرَّجْمِ - إِلَّا مَعَ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ وَ امْرَأَتَيْنِ - فَإِنْ كَانَ رَجُلَانِ وَ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ - فَلَا تَجُوزُ فِي الرَّجْمِ قَالَ فَقُلْتُ - أ فَتَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الدَّمِّ قَالَ نَعَمْ.

- (٤) - التهذيب ٦ - ٢٦٦ - ٧١٢، و الاستبصار ٣ - ٢٧ - ٨٣.

مَا لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ

- ١٢٩٣٣ - ٤ - «٦» وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ النِّسَاءِ - فَقَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَحَدَهُنَّ - عَلِيٌّ مَا لَا يَسْتَطِيعُ الرَّجَالُ النَّظَرَ «٧» إِلَيْهِ - وَ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي النِّكَاحِ إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ - وَ لَا تَجُوزُ فِي الطَّلَاقِ **وَ لَا فِي الدَّمِّ** - غَيْرَ أَنَّهَا تَجُوزُ شَهَادَتُهَا «١» فِي حَدِّ الزَّانَا - إِذَا كَانَ ثَلَاثَةَ رِجَالٍ وَ امْرَأَتَانِ - وَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ وَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ.

مَا لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ

- (٦) - الكافي ٧ - ٣٩١ - ٤، و التهذيب ٦ - ٢٦٤ - ٧٠٤، و الاستبصار ٣ - ٢٣ - ٧٢.
- (٧) - في التهذيب و الاستبصار - ينظرون (هامش المخطوط).
- (١) - في التهذيب و الاستبصار - شهادتهن (هامش المخطوط).

مَا لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ

- ٣٣٩١٣ - ٥ - «٢» وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ **إِبْرَاهِيمَ الْحَارِقِيِّ** «٣» قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ - فِيمَا لَا يَسْتَطِيعُ الرِّجَالُ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ وَ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ - وَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي النِّكَاحِ - وَ لَا تَجُوزُ فِي الطَّلَاقِ وَ **لَا فِي الدَّمِّ** - وَ تَجُوزُ فِي حَدِّ الزَّانَا إِذَا كَانَ ثَلَاثَةَ رِجَالٍ وَ امْرَأَتَانِ - وَ لَا تَجُوزُ إِذَا كَانَ رَجُلَانِ وَ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ - وَ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي الرَّجْمِ.
- (٢) - الكافي ٧ - ٣٩٢ - ١١، التهذيب ٦ - ٢٦٥ - ٧٠٧، و الاستبصار ٣ - ٢٤ - ٧٥.
- (٣) - في نسخة من التهذيب - الحارثي (هامش المخطوط)، و كذلك المصدر و في التهذيب و الاستبصار المطبوع - الخارقي.

مَا لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ

- وَرَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ مِثْلَهُ «٤».
- (٤) - لم نعثر عليه في التهذيب المطبوع.

مَا لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ

- ٣٣٩١٥ - ٧ - «٤» وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ وَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَاعَ قُلْتُ لَهُ - تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي نِكَاحٍ أَوْ طَّلَاقٍ أَوْ رَجْمٍ - قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ - فِيمَا لَا تَسْتَطِيعُ الرِّجَالُ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ - وَ لَيْسَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ - وَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي النِّكَاحِ إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ - وَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي حَدِّ الزَّانَا - إِذَا كَانَ ثَلَاثَةَ رِجَالٍ وَ امْرَأَتَانِ - وَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ وَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ فِي الزَّانَا وَ الرَّجْمِ - وَ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي الطَّلَاقِ وَ **لَا فِي الدَّمِّ**.
- (٤) - الكافي ٧ - ٣٩١ - ٥.

مَا لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ أَيْضاً بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ «١» وَ كَذَا الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي قَبْلَهُ وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع نَحْوَهُ «٢» وَ الَّذِي قَبْلَهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ مِثْلَهُ.
- (١) - التهذيب ٦ - ٢٦٤ - ٧٠٥، و الاستبصار ٣ - ٢٣ - ٧٣.
- (٢) - الفقيه ٣ - ٥١ - ٣٣٠٩.

مَا لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ

- ٣٣٩١٩ - ١١ - «٢» وَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ
ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ
عَنْ شَهَادَةِ النِّسَاءِ تَجُوزُ فِي النِّكَاحِ - قَالَ نَعَمْ وَ لَا تَجُوزُ فِي الطَّلَاقِ
قَالَ - وَ قَالَ عَلِيُّ ع تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الرَّجْمِ - إِذَا كَانَ ثَلَاثَةً
رِجَالٍ وَ امْرَأَتَانِ - وَ إِذَا كَانَ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ وَ رَجُلَانِ فَلَا يَجُوزُ الرَّجْمُ -
قُلْتُ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الدَّمِّ قَالَ لَا.
- (٢) - الكافي ٧ - ٣٩١ - ٩، التهذيب ٦ - ٢٦٥ - ٧٠٦، و الاستبصار
٣ - ٢٤ - ٧٤.

مَا لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ

- ٣٣٩٣٥ - ٢٧ - «٢» وَ عَنْهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْقَتْلِ.
- أَقُولُ: حَمَلَهُ الشَّيْخُ عَلَى عَدَمِ ثُبُوتِ الْقَوَدِ وَإِنْ ثَبَتَتْ بِشَهَادَتَيْنِ الدِّيَّةُ لِمَا مَضَى «٣» وَ يَأْتِي «٤».
- (٢) - التهذيب ٦ - ٢٦٧ - ٧١٦، و الاستبصار ٣ - ٢٧ - ٨٧.
- (٣) - ماضي في الحديث ١ من هذا الباب.
- (٤) - ياتي في الحديث ٣٣ من هذا الباب.

مَا لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ

- ٣٣٩٣٦ - ٢٨ - «٥» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: إِذَا شَهِدَ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَ امْرَأَتَانِ لَمْ يَجُزْ فِي الرَّجْمِ - وَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْقَتْلِ.
- أَقُولُ: حَمَلَهُ الشَّيْخُ عَلَى التَّقِيَّةِ وَ عَلَى عَدَمِ تَكَامُلِ شُرُوطِ الشَّهَادَةِ لِمَا مَرَّ «٦».

• (٥) - التهذيب ٦ - ٢٦٥ - ٧٠٨، و الاستبصار ٣ - ٢٤ - ٧٦.

• (٦) - مر في الأحاديث ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ١٠ و ١١ و ٢٥ من هذا الباب.

مَا لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ

- ٣٣٩٣٧ - ٢٩ - «٧» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ قُؤْلُوَيْهِ عَنِ أَبِيهِ عَنِ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنِ أَبِيهِ عَنِ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ عَلِيِّ ع قَالَ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ وَلَا فِي **الْقَوَدِ**.
- أَقُولُ: خَصَّهُ الشَّيْخُ بِمَا عَدَا حَدَّ الزَّانَا لِمَا مَرَّ «٨». (٨) - مر في الأحاديث ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ١٠ و ١١ و ٢٥ من هذا الباب.

غياث بن إبراهيم التميمي

• ٨٣٣ - غياث بن إبراهيم التميمي الأسيدي

• بصرى سكن الكوفة **ثقة** روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام. له كتاب مبوب فى الحلال و الحرام يرويه جماعة. أخبرنا أبو العباس أحمد بن على قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم بن أبى رافع قال: حدثنا أحمد بن محمد بن زياد قال: حدثنا جعفر المحمدى قال: حدثنا إسماعيل بن أبان بن إسحاق الوراق عنه بالكتاب.

مَا لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ

- ٣٣٩٣٨ - ٣٠ - «١» وَ عَنهُ عَنِ (عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُفَضَّلِ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ (هَلَالٌ) «٢» عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَشْعَثِ عَنِ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ آبَائِهِ عَنِ عَلِيِّ ع قَالَ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ وَ لَا قَوَدٍ.
- أَقُولُ: تَقَدَّمَ وَجْهُهُ «٣».
- (١) - التهذيب ٦ - ٢٦٥ - ٧١٠، و الاستبصار ٣ - ٢٤ - ٧٨.
- (٢) - في التهذيب - عبید الله بن الفضل بن محمد بن هلال، و في الاستبصار - عبد الله بن المفضل بن محمد بن هلال.
- (٣) - تقدم في الحديث ٢٩ من هذا الباب.

اعتبار شهادة النساء

- د. روایات دال بر نفی شهادت زنان
- از روایات مربوط به شهادت زنان که در دادرسی اسلامی مورد بحث قرار می‌گیرد، نتایج زیر به دست می‌آید:
- در دو مورد شهادت نساء به نحو مطلق نفی شده است: ۱. در بحث طلاق ۲. رؤیت هلال.
- در قصاص در قتل و رجم در زنا، شهادت نساء پذیرفته نشده است، هرچند موارد استثنا وجود دارد.
- ر.ک: مهدی هادوی تهرانی، قضاوت در اسلام، مبحث «شهادت زنان».

اعتبار شهادة النساء

- ٣٣٩٣٧ - ٢٩ - «٧» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ قُؤْلُوَيْهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع قَالَ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ وَلَا فِي الْقَوَدِ.
- أَقُولُ: خَصَّهُ الشَّيْخُ بِمَا عَدَا حَدَّ الزَّانَا لِمَا مَرَّ «٨».

- (٨) - مر في الاحاديث ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ١٠ و ١١ و ٢٥ من هذا الباب.

اعتبار شهادة النساء

• ٣٣٩٣٤ - ٢٦ - «٧» وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي غُلَامٍ شَهِدَتْ عَلَيْهِ امْرَأَةٌ - أَنَّهُ دَفَعَ غُلَامًا فِي بئرٍ فَقَتَلَهُ - فَأَجَازَ شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ بِحِسَابِ شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ.

• (٧) - التهذيب ٦ - ٢٦٧ - ٧١٤، و الاستبصار ٣ - ٢٧ - ٨٥.

• وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص: ٣٥٨

• وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ إِلَى قَضَايَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع إِلَّا أَنَّهُ أَسْقَطَ قَوْلَهُ بِحِسَابِ شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ «١» (١) - الفقيه ٣ - ٥٢ - ٣٣١١.

اعتبار شهادة النساء

- ٣٣٩٣١ - ٢٣ - «١» وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ: قَالَ: الْقَابِلَةُ تَجُوزُ شَهَادَتُهَا فِي الْوَلَدِ - عَلَى قَدْرِ شَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ «٢».
- (١) - التهذيب ٦ - ٢٧٠ - ٧٣٠، و الاستبصار ٣ - ٣١ - ١٠٣.
- (٢) - و في نسخة - المرأة الواحدة (هامش المخطوط).

اعتبار شهادة النساء

وسائل الشيعة؛ ج ٢٧، ص: ٣٥٩
 ٣٣٩٤١ - ٣٣ - «٧» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ (عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ) «٨» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ: سَأَلْتُ

- (١) - التهذيب ٦ - ٢٦٥ - ٧١٠، و الاستبصار ٣ - ٢٤ - ٧٨.
 - (٢) - في التهذيب - عبيد الله بن الفضل بن محمد بن هلال، و في الاستبصار - عبد الله بن المفضل بن محمد بن هلال.
 - (٣) - تقدم في الحديث ٢٩ من هذا الباب.
 - (٤) - التهذيب ٦ - ٢٧٢ - ٧٣٨، و الاستبصار ٣ - ٣١ - ١٠٦.
 - (٥) - في المصدر - لطالب.
 - (٦) - التهذيب ٦ - ٢٦٦ - ٧١٢، و الاستبصار ٣ - ٢٧ - ٨٣.
 - (٧) - التهذيب ٦ - ٢٦٧ - ٧١٥، و الاستبصار ٣ - ٢٧ - ٨٦.
 - (٨) - في الفقيه و الاستبصار - عن أبي عمران (هامش المخطوط)، و في التهذيب - عن ابن أبي عمران.
- وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص: ٣٦٠
 أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ امْرَأَةٍ شَهِدَتْ عَلِيَّ رَجُلًا - أَنَّهُ دَفَعَ صَبِيًّا فِي بَيْتِ فَمَاتَ - قَالَ عَلِيُّ الرَّجُلِ رُبِعَ دِيَّةِ الصَّبِيِّ بِشَهَادَةِ الْمَرْأَةِ.
 وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ مِثْلَهُ «١».

عاملی، حرّ، محمد بن حسن، وسائل الشيعة، ٣٠ جلد، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم - ايران، اول، ١٤٠٩ هـ ق

وسائل الشيعة؛ ج ٢٧، ص: ٣٦٠

(١) - الفقيه ٣ - ٥٢ - ٣٣١٣.

اعتبار شهادة النساء

- باورقی های بخش اول
- ۶۹) رک: السيد الخوئی، مبانی تکلمة المنهاج، ج ۱، ص ۱۲۲.
- ۷۰) رک: الحر العاملی، وسائل الشیعة، ج ۱۸، ص ۲۶۷ (کتاب الشهادات، باب ۲۴، حدیث ۴۲).
- ۷۱) رک: الحر العاملی، وسائل الشیعة، ج ۱۸، ص ۲۵۸ (کتاب الشهادات، باب ۲۴، حدیث ۲).
- ۷۲) همان، صص ۲۵۹ - ۲۵۸ (همان، حدیث ۴).
- ۷۳) همان، ص ۲۶۰ (همان، حدیث ۸).
- ۷۴) همان (همان، حدیث ۱۱).
- ۷۵) همان، ص ۲۵۹ (همان، حدیث ۷).
- ۷۶) همان (همان، حدیث ۵).
- ۷۷) همان، ص ۲۶۰ (همان، حدیث ۸)؛ همان، ج ۷، ص ۲۰۷ (کتاب الصوم، احکام شهر رمضان، باب ۱۱، حدیث ۲).
- ۷۸) همان، ج ۷، ص ۲۰۷ (کتاب الصوم، ابواب احکام شهر رمضان، باب ۱۱، حدیث ۳).
- ۷۹) همان، ص ۲۰۸ (همان، حدیث ۷).
- ۸۰) همان، ج ۱۸، ص ۲۶۰ (کتاب الشهادات، باب ۲۴، حدیث ۱۰).
- ۸۱) همان، ص ۲۶۶ (همان، حدیث ۳۶). این روایت را شیخ طوسی به اسناد خود از داود بن الحصین نقل می‌کند و چون در آن اسناد ابن بطه و ابی المفضل وجود دارند، گفته شده است که این اسناد معتبر نیست. افزون بر این اسناد، شیخ طوسی روایت مزبور را به سند خاص نیز نقل می‌کند. این سند خاص عبارت است از: شیخ طوسی از سعد بن عبدالله از محمد بن حسین بن ابی الخطاب و علی بن حدید و محمد بن خالد و الهیثم بن ابی مسروق النهدی، از علی بن نعمان، از داود بن الحصین. در این سند تمام راویان دارای توثیق خاص هستند، غیر از علی بن حدید که تضعیف شده است و الهیثم بن ابی مسروق که در اسناد نوادر الحکمه آمده است و طبق آنچه در تحریر المقال پذیرفته‌ایم، این امر حاکی از وثاقت او است. البته باید توجه داشت که محمد بن حسین بن ابی الخطاب و علی بن حدید و محمد بن خالد و الهیثم بن ابی مسروق همگی در عرض هم هستند و برای اعتبار سند، وثاقت یکی از آنها کافی است. رک: السيد الخوئی، معجم الرجال، ج ۱۱، شماره ۷۹۸۰؛ مهدی هادوی الطهرانی، تحریر المقال فی کلیات علم الرجال، ص ۹۳ و الحر العاملی، وسائل الشیعة، ج ۷، ص ۲۱۱ (کتاب الصوم، ابواب احکام شهر رمضان، باب ۱۱، حدیث ۱۵).
- ۸۲) همان (همان).
- ۸۳) همان، ص ۲۶۴ (همان، حدیث ۲۹).
- ۸۴) همان (همان، حدیث ۳۰).
- ۸۵) همان، ص ۲۶۲ (همان، حدیث ۲۱).
- ۸۶) همان، ص ۲۵۸ (همان، حدیث ۱).
- ۸۷) همان، ص ۲۵۸ (همان، حدیث ۳).

اعتبار شهادة النساء

- (٨٨) همان، ص ٢٥٩ (همان، حديث ٥).
- (٨٩) همان، صص ٢٥٩ - ٢٥٨ (همان، حديث ٤).
- (٩٠) همان، ص ٢٥٨ (همان، حديث ٣).
- (٩١) همان، صص ٢٦٠ - ٢٥٩ (همان، حديث ٧).
- (٩٢) همان، ص ٢٦٢ (همان، حديث ٢١).
- (٩٣) همان، ص ٢٥٨ (همان، حديث ١).
- (٩٤) ر.ك: الشيخ محمد حسن النجفي، جواهر الكلام، ج ٤١، صص ١٥٩ - ١٥٨ و الامام الخميني، تحرير الوسيلة، ج ٢، ص ٤٦١ (كتاب الحدود، فيما يثبت به الزنا، مسألة ٩).
- (٩٥) همان، ص ٢٥٨ (همان، حديث ١).
- (٩٦) همان، صص ٢٥٩ - ٢٥٨ (همان، حديث ٤).
- (٩٧) همان (همان، حديث ٥).

اعتبار شهادة النساء

- (۹۸) همان، صص ۲۶۰ - ۲۵۹ (همان، حدیث ۷).
- (۹۹) همان، صص ۲۶۱ - ۲۶۰ (همان، حدیث ۱۱).
- (۱۰۰) ر.ک: الشیخ محمد حسن النجفی، جواهر الکلام، ج ۴۱، ص ۱۶۴.
- (۱۰۱) ر.ک: الامام الخمینی، تحریر الوسیلة، ج ۲، ص ۵۲۵ (کتاب القصاص، القول فی ما یتبث به القود، الثانی: البینه؛ الشیخ محمد حسن النجفی، جواهر الکلام، ج ۴۲، ص ۲۰۸).
- (۱۰۲) ر.ک: الحرّ العاملی، وسائل الشیعة، ج ۱۸، ص ۲۶۴ (کتاب الشهادات، باب ۲۴، حدیث ۲۹).
- (۱۰۳) همان (همان، حدیث ۳۰).
- (۱۰۴) همان، صص ۲۶۳ (همان، حدیث ۲۶).
- (۱۰۵) همان، صص ۲۶۵ - ۲۶۴ (همان، حدیث ۳۳). راوی این روایت ظاهراً عبدالله بن الحکم الأرمنی است که نجاشی او را تضعیف کرده است. در ضمن ظاهراً راوی از او، ابن ابی عمیر نیست، بلکه ابی عمران الأرمنی است که از وی زیاد روایت دارد، در حالی که ابن ابی عمیر هیچ روایتی - جز این روایت که در نسخه بدل آن ابن ابی عمیر آمده است - از او نقل نکرده است. پس نسخه‌ی صحیح، ابن ابی عمیر نیست و نام صحیح ابی عمران الأرمنی است نه ابن ابی عمران و این امر نیز با مراجعه به سایر روایات عبدالله بن الحکم الأرمنی آشکار می‌شود. ر.ک: السید الخوئی، معجم الرجال، ج ۱۰، شماره ۶۸۱۹.
- (۱۰۶) ر.ک: الشیخ محمد حسن النجفی، جواهر الکلام، ج ۴۲، ص ۲۰۸ و ج ۴۱، ص ۱۶۴.

اعتبار شهادة النساء

- منها ما لا يثبت إلا بشاهدين
- وهو الطلاق و الخلع و الوكالة و الوصية إليه و النسب و رؤية الأهله و في العتق و القصاص و النكاح تردد أظهره ثبوته بالشاهد و المرأتين.

اعتبار شهادة النساء

- و أما البينة
- فلا يثبت ما يجب به القصاص إلا بشاهدين و لا يثبت بشاهد و امرأتين و قيل تجب به الدية و هو شاذ.
- و لا بشاهد و يمين و يثبت بذلك ما موجب له الدية كقتل الخطأ و الهاشمة و المنقلة و كسر العظام و الجائفة.

اعتبار شهادة النساء

- و أمّا القصاص - أعنى الجناية الموجبة له - فاختلف كلام الشيخ فى حكمه أيضا، ففي الخلاف «٥» منع من قبول شهادتهن مع الرجال فيه. و قوَى فى المبسوط [١] و النهاية «٧» القبول. و عليه الأكثر.

[١] راجع المبسوط ٨: ١٧٢، و لكن قوَى القبول فى الجناية الموجبة للقود، و استثنى منه القصاص، أى: ثبوت الدية بها دون القود. و فى ج ٧: ٢٤٨ صرح بعدم القبول مطلقا. و نسب إليه القبول مطلقا العلامة فى المختلف: ٧١٤.

اعتبار شهادة النساء

- (٥) الخلاف ٦: ٢٥٢ مسألة (٤).
- (٧) النهاية: ٣٣٣.
- مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، ج ١٤، ص: ٢٥٤
-

اعتبار شهادة النساء

- و الأخبار مختلفة أيضا، إلا أن أصحّها و أكثرها دالّ على القبول. فروى جميل بن درّاج و ابن حمران في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال: «قلنا:
- أ تجوز شهادة النساء في الحدود؟ قال: في القتل وحده، إن عليّا عليه السلام كان يقول: لا يبطل دم رجل مسلم» «١».
- و روى الكنانى عن الصادق عليه السلام قال: «تجوز شهادة النساء في الدم مع الرجال» «٢».

اعتبار شهادة النساء

- و عن زيد الشَّحام قال: «سألته عن شهادة النساء - إلى أن قال - قلت:
- أفتجوز شهادة النساء مع الرجال في الدم؟ فقال: نعم» «٣».
- و استند المانع إلى القاعدة المشهورة بأنه «٤» ليس بمال و لا متضمنا له. و إلى رواية ربيعي عن الصادق عليه السلام قال: «لا تجوز شهادة النساء في القتل» «٥».
- و رواية محمد بن الفضيل عن الرضا عليه السلام قال: «لا تجوز شهادتهن في الطلاق و لا في الدم» «٦».

اعتبار شهادة النساء

- و أجيب بحملها على شهادتهنّ منفردات جمعا، أو أنه لا يثبت القود بشهادتهنّ، بل تجب الدية.

(١) الكافي ٧: ٣٩٠ ح ١، التهذيب ٦: ٢٦٦ ح ٧١١، الاستبصار ٣: ٢٦ ح ٨٢، الوسائل ١٨: ٢٥٨ ب «٢٤» من أبواب الشهادات ح ١.

اعتبار شهادة النساء

- (٢) التهذيب ٦: ٢٦٧ ح ٧١٣، الاستبصار ٣: ٢٧ ح ٨٤، الوسائل ١٨: ٢٦٣ الباب المتقدم ح ٢٥.
- (٣) التهذيب ٦: ٢٦٦ ح ٧١٢، الاستبصار ٣: ٢٧ ح ٨٣، الوسائل ١٨: ٢٦٤ الباب المتقدم ح ٣٢.
- (٤) في «خ، د»: فإنه.
- (٥) التهذيب ٦: ٢٦٧ ح ٧١٦، الاستبصار ٣: ٢٧ ح ٨٧، الوسائل ١٨: ٢٦٣ الباب المتقدم ح ٢٧.
- (٦) الكافي ٧: ٣٩١ ح ٥، الفقيه ٣: ٣١ ح ٩٤، التهذيب ٦: ٢٦٤ ح ٧٠٥، الاستبصار ٣: ٢٣ ح ٧٣، الوسائل ١٨: ٢٥٩ - ٢٦٠ الباب المتقدم ح ٧.

اعتبار شهادة النساء

- و اعلم: أن محلّ الاشكال شهادةتهنّ منضمّات إلى الرجال، أما على الانفراد فلا تقبل شهادتهنّ قطعاً. و شدّ قول أبي الصلاح «١» بقبول شهادة امرأتين في نصف دية النفس و العضو و الجراح، و المرأة الواحدة في الربع.
- و أن إطلاق «٢» الخلاف في القصاص و حكمه بثبوتّه بشاهد و امرأتين يقتضى ثبوت القود بذلك، لأن ذلك هو مقتضاه. و بهذا المعنى صرح كثير «٣» من الأصحاب ممّن حكينا عنه سابقاً القول به و غيره. و كذلك مقتضى الروايات الدالّة عليه.

اعتبار شهادة النساء

- و ذهب جماعة «٤» - منهم الشيخ في النهاية «٥» - إلى أنه يثبت بشهادة المرأتين مع الرجل الدية دون القود. و كأنه جمع [به] «٦» بين الأخبار، بحمل ما دل على عدم ثبوته على القود، و ما دل عليه على الدابة.
- و المصنف - رحمه الله - مع حكمه هنا بثبوته بذلك أنكر الأمرين في كتاب القصاص «٧»، و جزم بعدم ثبوته بشاهد و امرأتين، و نسب القول بثبوت الدية إلى الشذوذ، مع أنه قول كثير من الأصحاب.

اعتبار شهادة النساء

- (١) قد ذكرنا في بحث الشهادات أن الأخبار الواردة في ثبوت القتل بشهادة النساء على طوائف ثلاث:
- منها: ما يدل على قبول شهادتهن في القتل، كصحيحة جميل بن دراج و محمد بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلنا: أ تجاوز شهادة النساء في الحدود؟ فقال: في القتل وحده ان عليا عليه السلام كان يقول لا يبطل دم امرئ مسلم» «١».

اعتبار شهادة النساء

- و منها: ما تدلّ على عدم ثبوت القتل بشهادتهنّ كصحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «إذا شهد ثلاثة رجال و امرأتان لم يجز في الرجم و لا تجوز شهادة النساء في القتل» «٢».
- و طائفة ثالثة: تدلّ على عدم ثبوت القود بشهادتهنّ كمعتبرة غياث بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليه السّلام قال: «لا تجوز شهادة النساء في الحدود و لا في القود» «١».

-
- (١) الوسائل: ج ١٨، باب ٢٤ من أبواب الشهادات، الحديث ١: ٢٥٨.
 - (٢) الوسائل: ج ١٨، باب ٢٤ من أبواب الشهادات، الحديث ٢٨: ٢٦٤.

اعتبار شهادة النساء

و قلنا بأن مقتضى الجمع بين الأخبار الالتزام بعدم ثبوت القصاص بشهادة النساء منفردات أو منضمّات كشهادة رجل و امرأتين، فيحمل الدالة على عدم قبول شهادتهن على عدم ثبوت القصاص بشهادتهن و أنه لو شهدن منفردات أو منضمّات بموجب القصاص يثبت الدية خاصة كما يقتضيه التعليل في صحيحة جميل و محمد بن حمران فإن مقتضى عدم ذهاب دم المسلم هدرا أنه لم يثبت القصاص بل انتقل إلى الدية

اعتبار شهادة النساء

- بل قلنا إنه إذا شهدت امرأة واحدة بالقتل و لو عمدا ثبت ربع الدية على المشهود عليه كما يدل على ذلك صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في غلام شهدت عليه امرأة أنه دفع غلاما في بئر فقتله فأجاز شهادة المرأة بحساب شهادة المرأة» «٢».

اعتبار شهادة النساء

- و يدلّ على ذلك أيضا رواية عبد الله بن الحكم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة شهدت على رجل أنه دفع صبيا في بئر فمات قال: على الرجل ربع دية الصبي بشهادة المرأة» «٣».

اعتبار شهادة النساء

- و قد ظهر مما ذكرنا أنّ ما ذكر الماتن (قدس سره) من نسبة القول الذي ذكره الشيخ و جماعة إلى الشذوذ و عدم الرضا به ضعيف.

•

-
- (١) الوسائل: ج ١٨، باب ٢٤ من أبواب الشهادات، الحديث ٢٩: ٢٦٤.
 - (٢) الوسائل: ج ١٨، باب ٢٤ من أبواب الشهادات، الحديث ٢٦: ٢٦٣.
 - (٣) الوسائل: ج ١٨، باب ٢٤ من أبواب الشهادات، الحديث ٣٣: ٢٦٥.
 - تنقيح مباني الأحكام - كتاب القصاص، ص: ١٨٧

اعتبار شهادة النساء

- لا يقال: على ذلك لو شهد رجل واحد على القتل عمدا يثبت به نصف الدية أخذاً بما دلّ على عدم ذهاب دم امرئ مسلم هدرًا، ولفحوى صحيحة محمد بن قيس.
- فإنه يقال: التعليل المزبور وارد في قبول شهادة النساء في القتل مع ورود أنه لا يثبت القود بشهادتهن و لم يثبت قبول شهادة رجل واحد على القتل عمدا من غير ضمّ شهادة رجل آخر أو شهادة النساء ليحمل عليه ثبوت الدية و ما ورد في صحيحة محمد بن قيس مورده شهادة المرأة الواحدة و قبول شهادتها في ربع الدية حكم على خلاف القاعدة لا يمكن التعدّي عن موردها و ما هو المفروض فيها.

اعتبار شهادة النساء

- ثمَّ أنه ذكر الماتن (قدس سره) أنه يثبت بشهادة رجل و امرأتين و كذا بشهادة رجل و يمين المدّعى، ما يكون موضوعاً لثبوت الدية على الجاني أو عاقلته كالشهادة بالقتل خطأً أو بالجرح الذي لا يثبت فيه إلا الدية، و كذا الشهادة بكسر العظام، و تدخل فيه الهاشمة و المنقلة أيضاً. و يعلّل ذلك كما في الجواهر «١» و غيره بأنه يثبت بكلّ منهما المال الذي منه الدية.

اعتبار شهادة النساء

- أقول: قد ذكرنا في بحث القضاء و الشهادات أنه يثبت بشهادة رجل و يمين المدعى الدين، و هو المال الثابت على الذمة و غيره من العين و ساير حقوق الناس و القصاص أيضا من حقوق الناس إلا أنه ذكرنا في ذلك البحث أنه يرفع اليد عن الاطلاق في مورد قيام الدليل على خلافه، و هو كذلك بالإضافة إلى القصاص مطلقا لو لم نقل بقيام الدليل على خلافه في دعوى القتل و لو كان القتل خطأ على ما يأتي.

اعتبار شهادة النساء

•
(١) جواهر الكلام: ٤٢ / ٢٠٩.

الثانى البينة

- الثانى البينة:
- لا يثبت ما يوجب القصاص سواء كان فى النفس أو الطرف إلا بشاهدين عدلين، و لا اعتبار بشهادة النساء فيه منفردات و لا منضمت إلى الرجل، و لا توجب بشهادتهن الدية فيما يوجب القصاص*، نعم تجوز شهادتهن فيما يوجب الدية كالقتل خطأ أو شبه عمد، و فى الجراحات التى لا توجب القصاص كالهاشمة و ما فوقها،
- و لا يثبت ما يوجب القصاص بشهادة شاهد و يمين المدعى على قول مشهور.
- * بل توجب على الأقوى و لو منفردات.



موسسه
رواق
و حکمت

تهیه شده در موسسه رواق حکمت

قم - ۵۵ متری عماریاسر، کوچه ۱۵، پلاک ۸۲

تلفن: ۰۲۵-۳۷۷۱۶۰۶۰ دورنگار: ۰۲۵-۳۷۷۱۹۷۴۰

www.ravaqhekmat.ir